

السيسي يوجه "الدعاوى ضد "سعودة" تيران وصنافير إلى ما قبل الانتخابات

تعتمد السلطات المصرية سياسة التأجيل في الدعاوى المقدمة من قبل المدافعين عن مصرية جزيرتي تيران وصنافير، على الرغم من الرفض الشعبي الواضح من التنازل عنها للسعودية.

تقرير بتول عبدهون

يسعى المدافعون عن مصرية جزيرتي تيران وصنافير إلى الضغط على النظام المصري لتراجع عن تنازله عن الجزيرتين المصريتين في حين تبدو كلمة السياسية أقوى من كلمة القضاء في مصر.

أجلت محكمة القضاء الإداري في القاهرة 8 دعاوى مقامة من المحامي الحقوقي خالد علي، وعدد من المدافعين عن مصرية جزيرتي تيران وصنافير إلى جلسة 23 يناير/ كانون الثاني 2018.

تهدف الدعاوى إلى إلزام الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بوقف إجراءات وأعمال تسلیم الجزيرتين للسعودية وبط LAN تصديقها على اتفاقية ترسیم الحدود البحرية مع المملكة. كما طالب الدعاوى بوقف تنفيذ قرار الموافقة والتصديق على نشر اتفاقية ترسیم الحدود البحرية بين مصر والسعودية في الجريدة الرسمية، وإحالة الطعن إلى المحكمة الدستورية العليا لعدوانها على نصوص من الدستور، فهي تتضمن التنازل عن مصرية جزيرتين للسعودية، وتخرجهما من الإقليم البري المصري، ومن السيادة المصرية إلى الإقليم البري السعودي والسيادة السعودية.

ليست الدعاوى الثمانية يتيمة ضد القرار، بل سبق وأن أقيمت دعاوى ضد إبرام هذه الاتفاقية، وقضت المحكمة فيها ببطلان توقيع ممثل الحكومة المصرية على اتفاقية ترسیم الحدود، وحظر تغيير وصفهما بأي شكل لصالح أية دولة أخرى.

وأشار مقدمو الدعاوى إلى أنه بدلاً من إعلان مجلس النواب احترامه للدستور المصري وأحكام القضاء الإداري والإدارية العليا برفض مناقشة اتفاق وقعت عليه السلطة التنفيذية وقضت المحكمة الإدارية العليا ببطلانه، قام مجلس النواب بإعلان إحالة الاتفاقية للجنة التشريعية لبدء مناقشتها.